

ورشة عمل حول السياسة الخارجية الدنماركية تجاه القضية الفلسطينية

جنين - الناصرة - عقد مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان ورشة عمل بالجامعة العربية الأمريكية بمحافظة جنين حول السياسة الخارجية الدنماركية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك بحضور عدد من طلبة الجامعة المهتمين.

وافتتح اللقاء من المركز حسين قصول مقدما نبذة تعريفية عن المركز، موضحا فيها سياسة المركز والقطاعات التي يستهدفها في المجتمع الفلسطيني وتحدث عن المشروع الذي ينفذه المركز.

وقدم الدكتور أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية الأمريكية أيمن يوسف ورقة عمل ناقش فيها السياسة الخارجية الدنماركية تجاه القضية الفلسطينية والمرتكزات التي تقوم عليها هذه السياسة، كون الدنمارك عضو في الاتحاد الأوروبي وعضو في حلف الناتو، وهي دولة من الدول الاسكندنافية، وأشار إلى أن السياسة الخارجية

الدنماركية خلال السنوات الماضية اتسمت بأنها داعمة للقضية الفلسطينية، وداعمة لمطالب الفلسطينيين في إقامة دولتهم ونيل حقوقهم .

وقال يوسف إن مملكة الدنمارك من أوائل الدول التي فتحت ممثلية لها لدى السلطة الوطنية بعد توقيع اتفاق أوسلو. كما قال إن دعم الدنمارك للقضية الفلسطينية واضح في التصويت في المحافل الدولية لصالح القضية الفلسطينية، سواء كان في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي. وأشار كذلك للدعم الاقتصادي المباشر للفلسطينيين، عبر العديد من الوسائل أهمها دعم موازنة السلطة الوطنية، ودعم موازنة وكالة الغوث ودعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية وتطوير البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والبلديات ودعم مؤسسات الرقابة المالية والإدارية .

وأوصى المشاركون بضرورة التركيز على فضح سياسة الاحتلال في المحافل الدولية، والتواصل بشكل دائم مع دول الاتحاد الأوروبي لكي يكونوا على علم حقيقي بما يجري ووضع إستراتيجية إعلامية عربية وفلسطينية لمواجهة الإعلام الصهيوني المهيمن على الساحة الدولية، كما طالبوا أيضا بضرورة العمل مع المنظمات الدولية والحركات الشعبية الأوروبية المؤيدة والمساندة للشعب الفلسطيني من أجل الضغط على حكومات دولهم لتبني مواقف أكثر تأييدا للقضية الفلسطينية وعلى الفلسطينيين استثمار كل جهد دولي يتم انجازه أو تحقيقه على الساحة الدولية لصالح قضيتهم وأهمها قرار الاتحاد الأوروبي الأخير بجعل القدس عاصمة لدولتين، والقرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وملاحقة قادة الاحتلال أمام المحاكم الأوروبية .